ومقتل طالبين، ودهس احد المواطنين الفلسطينيين في نابلس لجنديين اسرائيليين بسيارته، «ان المسار الذي يجري في الأراضي المحتلة يفرض تجميد الوضع، انتظاراً لاتخاذ قرار حاسم ومصيري بشأن مستقبلها. واذا لم تجد اسرائيل وسيلة لايقاف المسار الحالي وعرقلته، وحتى التراجع عنه، فان الفتيل المحترق، في مجال علاقات اسرائيل اليهودية مع عرب الضفة الغربية، هو في طريقه الى القضاء، تقريباً، على ما تبقى من حسن نية للبحث عن تعايش ممكن. فهذا الفتيل آخذ في القصر، وآخذ بالاقتراب من نقطة التفجير»[٢]. واذا ما استندنا الى الارقام والوقائع، فان احصائية سريعة لعمليات مقاومة الاحتلال خلال العامين السابقين للانتفاضة، تثبت حجم المقدمات المادية للتراكم النضالي الذي سبق اندلاع الانتفاضة وتفجّرها على الشكل الذي أتت فيه. ففي الفترة من نيسان (ابريل) ١٩٨٥ وحتى نيسان (ابريل) ١٩٨٦، سُجّل ارتفاع في عدد عمليات مقاومة الاحتلال، من ٣٧٤ الى ٥٦٩، أي بنسبة ٥٢ بالمئة وبمعدل ثلاث عمليات كل يومين[٣]. وعلى الرغم من هذا، فقد كان مستوى العمليات متدنّياً الى حد ما، وهذا يعود ـ حسب المصادر العسكرية الاسرائيلية ـ الى الصعوبات التي يواجهها المناضلون الفلسطينيون في توفير المواد اللازمة لتنفيذ العمليات، حسب المواصفات المطلوبة. وقد جاء في تقرير أعدّه المختص في شؤون المناطق المحتلة، د. ميرون بنبينستي، ان ٣١٥٠ حادثة «اخلال بالنظام»[٤] وقعت في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال الفترة الواقعة بين نيسان (ابريل) ١٩٨٦ ونيسان (ابريل) ١٩٨٧. واستند بنبينستي، في تقريره، الى معطيات الجيش الاسرائيلي. ويستخلص من ذلك، ان مرحلة جديدة من مراحل «الحرب الاهلية» ستحصل في الاراضي المحتلة، حيث لم يعد طابع النزاع دولياً، وانمّا بات يأخذ طابعاً «طائفياً» محلياً. فأعمال «الاخلال بالنظام» ليست ضد الجيش الاسرائيلي فقط، وانمّا هي «تنطوي على عنصر الحرب الاهلية. وتنبع المقاومة الاساسية للاحتلال من السكان المحليين، وليس من أوامر تأتي من الخارج. فالطلبة على استعداد أكبر، الآن، للمخاطرة بحياتهم، والنزاع بات أكثر عنفاً»[٥].

وقد لخّص وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، طبيعة المشكلة، التي بدأت تواجهها اسرائيل اعتباراً من ١٩٨٧/١٢/٩، بأنها ليست في وجود ثلاثمئة أو اربعمئة نشيط يمكن اعتقالهم وانهاء الموضوع، بل انه أوسع من ذلك بكثير؛ «فالنشيطيون بالآلاف، وهم الذين يحرّضون غالبية الجمهور الذي يؤيد الهدف، ويتعاطف مع م.ت.ف. لأنه في حاجة الى التعبير عن التضامن». وأضاف رابين ان النشطاء يتضامنون مع علم فلسطين، علم م.ت.ف. لأن المنظمة تبنّته. فعلم فلسطين «الذي نسميه الآن علم م.ت.ف. كان موجوداً حتى قبل العام ١٩٤٨. ونحن لا نواجه شبكة من تنظيم 'ارهابي'، بل نواجه ظاهرة من النشاط الواسع، أو شبكة واسعة من النشطاء تعمل ضد التواجد الاسرائيلي، وضد اسرائيل»[٦].

مطالب اقتصادية ـ اجتماعية أم تطلعات وطنية ؟

وعلى الرغم من محاولة بعض الاسرائيليين ربط أسباب الانتفاضة بدوافع اقتصادية ـ اجتماعية ناتجة عن ظروف الاحتلال، ومحاولة المحتل استغلال المناطق المحتلة اقتصادياً، اضافة الى استخدام اليد العاملة العربية الرخيصة، داخل اسرائيل؛ إلّا ان معظم الاسرائيليين يتفق على ان الضائقة الاقتصادية لم تكن المحرّك الأساسي للانتفاضة. فمطالب الفلسطينيين ليست في مجال الاقتصاد، أو تحسين مستوى المعيشة، أو رفع الأجور؛ «انهم يطالبون بخروج اسرائيل من المناطق [المحتلة]، ومنح الفلسطينيين استقلالاً سياسياً»[٧]. صحيح ان قيادة الانتفاضة، وفي مراحل معيّنة، رفعت